AL HIKMAH RESEARCH & PUBLICATION CENTRE
Al-hikmah International Journal of Islamic Studies and Human Sciences
Volume 4, Number 4, December 2021

مجلة الحكمة العالمية
للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية
العدد 4، الرقم 4، ديسمبر 2021
E-ISSN 2637-0581
https://doi.org/10.46722/hkmh.4.4.21r

ظاهرة الهجرة غير الشرعية (فعالية الإجراءات والقوانين الليبية في مواجهتها) (دراسة مقاصدية)

The Phenomenon of Illegal Immigration (the Effectiveness of Libyan Procedures and Laws in Confronting it) (Intentional Study)

فتحي على ميلاد محمد
International Islamic University Malaysia (IIUM)
fathe1985lh@gmail.com

ملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفعالية الإجراءات والقوانين الليبية في مواجهتها. وتكمن مشكلة الدراسة في أن ليبيا تعاني من وجود الكثير من اللاجئين الغير شرعيين على أراضيها بشكل ملحوظ، وبالرغم من اتخاذ الدولة الليبية العديد من الإجراءات التي تحول دون المساس بسيادة الدولة الليبية وخرق القوانين واستغلال جماعات التهريب عبر الحدود البرية للوضع الأمني المتدهور منذ عام 2011 إلا أن المهاجرين غير الشرعيين مازالوا يعبرون الحدود البرية ومازالت هناك العديد من عمليات التهريب والإتجار بالبشر تحاول التدفق داخل الأراضي الليبية بالمخالفة لأحكام القانون لمحاولة الهروب إلى دول أوربا انطلاقاً من الأراضي الليبية مما يضع ليبيا أمام مأزق كبير ولاسيما أمام شركاءها الدوليين. وتبرز أهمية الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على فعالية الإجراءات والقوانين الليبية والتعرف على مقاصد الشريعة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية. تستخدم الدراسة المنهج التحليلي، حيث يساهم المنهج التحليلي في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا والتعرف على مقاصد الشريعة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وتقوم الدراسة باستخدام المنهج المقارن لمقارنة القوانين والإجراءات الليبية المطبقة خلال فترة إجراء الدراسة، كما يساهم هذا المنهج في مقارنة القوانين الليبية بنظيرتها في الدول التي نجحت في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وتستخدم الدراسة المنهج التحليلي حيث يساهم المنهج التحليلي في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا والتعرف على مقاصد الشريعة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن طاهرة الهجرة غير الشرعية تعد من أبرز الظواهر.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، القوانين الليبية

Abstract

The study aimed to identify the phenomenon of illegal immigration and the effectiveness of Libyan procedures and laws in confronting it. The problem of the study lies in the fact that Libya suffers from the presence of many illegal refugees on its territory significantly, and despite the Libyan state taking many measures that prevent compromising the sovereignty of the Libyan state and violating laws and the exploitation of smuggling groups across the land borders of the deteriorating security situation since 2011, but that Illegal immigrants are still crossing the land borders, and there are still many smuggling and human trafficking operations trying to flow inside Libyan territory, in violation of the provisions of the law, to try to escape to European countries from Libyan territory, which puts Libya in great trouble, especially in front of its international partners. The study highlights the importance of shedding light on the phenomenon of illegal immigration and its impact on the effectiveness of Libyan procedures and laws, and to identify the purposes of Sharia in the phenomenon of illegal immigration. The study uses the analytical method, where the analytical method contributes to analyzing the phenomenon of illegal immigration in Libya and to identifying the purposes of Sharia in combating the phenomenon of illegal immigration. The study uses the comparative approach to compare the Libyan laws and procedures applied during the period of conducting the study. This approach also contributes to comparing the Libyan laws with their counterparts in the countries that succeeded in combating the phenomenon of illegal immigration. The study reached many results, including that the pure illegal immigration is one of the most prominent phenomena.

Keywords: Illegal Immigration, Libyan laws.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله أما بعد.. مما لاشك فيه أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية قد تزايدت في الآونة الأخيرة نظراً لتدهور الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول الفقيرة المصدرة للمهاجرين. وتعتبر ليبيا من أبرز الدول التي يعبر منها المهاجرين غير الشرعيين إلى دول الإتحاد الأوروبي هرباً من ظروف الحروب الأهلية التي تعاني منها الدول الأفريقية، أو من ظروف الفقر والبطالة للعديد من الدول العربية في شمال ووسط إفريقيا. ومن ناحية أخرى فإن العديد من الفقهاء قد بذلوا جهوداً كبيرة في تحذير الشباب من مخاطر الهجرة غير الشرعية مما كان له أبرز الأثر في الحد من الهجرة غير الشرعية. ولقد فرق العديد من الفقهاء بين الهجرة الشرعية المنظمة والهجرة غير الشرعية التي يلجأ اليها الشباب هرباً من الواقع الاجتماعي والسياسي المؤلم في بلدانهم للبحث عن فرص أفضل في بلاد أخرى ولاسيما دول الإتحاد الأوروبي التي تعتبر من أبرز الدول التي تعاني من ظاهرة الهجرة غير الشرعية لقربها من السواحل الليبية.

وتبذل الحكومة الليبية جهوداً كبيرة من أجل تقنين وضبط الإجراءات وسن القوانين التي تشدد على حماية السيادة الوطنية من مخاطر الاختراق، كما أن الحكومة الليبية قد عقدت العديد من الاتفاقيات مع دول الإتحاد الأوروبي من أجل المساهمة في ضبط ومراقبة الحدود البحرية واعادة المهاجرين غير الشرعيين مرة أخرى إلى بلدانهم الأصلية. ومن جانب أخر فإن بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية دليل على تفشي الفقر والبطالة والرشوة والفساد وهو ما يؤثر بدوره على حياة الإنسان فيحاول اللجوء إلى حلول أخرى للهروب من الواقع المرير. ولقد شددت الشريعة الإسلامية على أن الهجرة غير الشرعية منكره بنصوص القرآن الكريم والسنة النبوية المطهر حيث قال الله تعالي في محكم التنزيل: (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة إن الله كان بكم رحيماً) سورة النساء، آية رقم 29. ولقد أكدت السنة النبوية المطهرة على حرمة الإقامة في بلاد الكفر خشية على الدين وحفظ النفس من العنصرية المقيتة التي قد يتعرض لها المسلمين في الدول الغربية حيث قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم: (لا تشد الرحال إلا لثلاث مساجد المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى) (متفق عليه). وأكدت السنة النبوية المطهرة أن الأرض كلها لله تعالي وأن المسلم الحق هو الذي يؤمن بالله وبالقدر خيره وشره وأن على الإنسان أن يسعي لطلب الرزق الحلال سواء في بلده الأم أو في أي بلاد أخرى. ويسلط هذا البحث الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية (فعالية الإجراءات والقوانين الليبية في مواجهتها دراسة مقاصدية).

مشكلة الدراسة

تعاني ليبيا من وجود الكثير من اللاجئين الغير شرعيين على أراضيها بشكل ملحوظ، وبالرغم من اتخاذ الدولة الليبية العديد من الإجراءات التي تحول دون المساس بسيادة الدولة الليبية وخرق القوانين واستغلال جماعات التهريب عبر الحدود البرية للوضع الأمني المتدهور منذ عام 2011 إلا أن المهاجرين غير الشرعيين مازالوا يعبرون الحدود البرية ومازالت هناك العديد من عمليات التهريب والإتجار بالبشر تحاول التدفق داخل الأراضي الليبية بالمخالفة لأحكام القانون لمحاولة الهروب إلى دول أوربا انطلاقاً من الأراضي الليبية مما يضع ليبيا أمام مأزق كبير ولاسيما أمام شركاءها الدوليين (Al-Miṣrātī, 2014) . وبالرغم من أن الشريعة الإسلامية قد شددت على أهمية حفظ النفس من التهلكة إلا أن هناك الكثير من المهاجريين الشرعيين من المسلمين مازالوا يتدفقون على الحدود من أجل خرق القوانين الدولية والمحلية للهروب إلى دول الإتحاد الأوروبي. وبالرغم من أن علماء المسلمين قد أقروا في العديد من الفتاوي بحرمة الإقامة في الدول الغربية ذات الأقليات المسلمة حفاظاً على إيمانهم وخشية من التعرض للعنصرية البغيضة إلا أنه مازال هناك العديد من المسلمين يحاولون العبور إلى الدول الأخرى بالمخالفة للقوانين. حيث أكدت السنة النبوية أن الهجرة غير الشرعية هي باب من أبواب المذلة والرق فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من أعطي الذلة من نفسه طائعاً غير مكره فليس منا) روايه الطبراني. ومن ناحية أخرى فإن تعرض المهاجرين لمزيد من الأزمات المادية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والنفسية في

بلدانهم الأصلية يدفع المزيد منهم بالتفكير نحو اتخاذ خطوات جادة نحو الهجرة غير الشرعية، مما يزيد من حدة الأزمة. ومن ناحية أخرى فإن الظلم الاجتماعي الذي يتعرض إليه العاملين والموظفين في بلدانهم أيضاً يدفعهم نحو القاء انفسهم إلى التهلكة فإما ينجحوا ويعبروا إلى دول أخرى وإما يتعرضوا إلى القتل والهلاك وإما يتعرضوا إلى السجن والملاحقة الأمنية ومخاطر الترحيل، الأمر الذي يشير خطورة أوضاع المهاجرين غير الشرعيين. وكذلك فإن هناك العديد من القواعد الشرعية التي تحث على أنه لا ضرر ولا ضرار، وبالتالي فإن المهاجرين غير الشرعيين يضعوا الدولة الليبية في مأزق كبير حيث أن مخالفة الهجرة غير الشرعية تخالف القانون والأعراف الدولية وتخالف الاتفاقيات التي التزمت بها ليبيا أمام المجتمع الدولي مما ينعكس سلباً على مصداقية ليبيا دولياً (Naqrīsh, 2019) . وكذلك فإن استغلال ضعف الدولة الليبية أمنياً قد سمح للمهربين وتجار البشر من استغلال تهريب البشر والاتجار بالنساء وتهريب الأطفال إلى الموانئ الأوروبية عبر ميناء زواره الليبي. وبالرغم من أن ليبيا قد اقرت المادة 19 من القانون 6 لسنة 2010م والذي ينظم دخول وخروج الأجانب من ليبيا إلا أن معظم المهاجرين غير الشرعيين قد يستخدمون جوازات سفر مزوره وغير حقيقية للتحايل على السلطات الأمنية والدخول إلى ليبيا بالتنسيق مع عصابات تهريب البشر لمحاولة السفر من ليبيا إلى دول الإتحاد الأوروبي (Al-Ṭīf, 2009) . كما أن القانون الليبي قد نص على أن من يقدم يد العون بمساعدة المهاجرين غير الشرعيين أو إخفائهم يعاقب بالحبس خمس سنوات مع دفع غرامة لا تقل عن 15 ألف دينار إلى 30 ألف دينار. ومن ناحية أخرى فإن الحكومة الليبية قد أبرمت العديد من الاتفاقيات مع دول الإتحاد الأوروبي لمساعدة ليبيا على اكتشاف المهاجرين غير الشرعيين نظراً لاتساع رقعة ليبيا جغرافياً إلا أن دول الإتحاد الأوروبي لديها تباطؤ تجاه تزويد الحكومة بالمستلزمات الحديثة التي تمكن الحكومة الليبية من مراقبة الحدود البرية والبحرية ورغبتها في تقليص دخول المهاجرين غير الشرعيين اليها. وكذلك فإن الدول الأوروبية غالباً لا تتبادل

المعلومات الأمنية مع الحكومة الليبية لضعف سيطرة الحكومة الليبية على بعض المناطق الحدودية (Al-Sa'īṭī, 2019) .

أسئلة الدراسة

تكشف هذه الدراسة عن عدة تساؤلات رئيسية من بينها ما يلي:

1. ما الهجرة وما أسباب وأنواع الهجرة غير الشرعية؟
2. كيف تكون مرتكزات الهجرة غير الشرعية في ليبيا؟
3. كيف يمكن تقييم الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر المقاصدية؟

أهداف الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على العديد من الأهداف يمكن إجمالها في الأهداف التالية:

1. تبيان مفهوم الهجرة وأسباب وأنواع الهجرة غير الشرعية.
2. توضيح مرتكزات الهجرة غير الشرعية في ليبيا.
3. التعرف على تقييم الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر المقاصدية.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على فعالية الإجراءات والقوانين الليبية والتعرف على مقاصد الشريعة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما أن هذه الدراسة تسلط الضوء على الاتفاقيات المبرمة مع كافة الدول الأوروبية المطلة على حوض البحر المتوسط والتي تخص مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما أن هذه الدراسة تركز على التعرف على مقاصد الشريعة في مكافحة الهجرة غير الشرعية ومكامن القوة والضعف في آراء المجامع الفقهية في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وكذلك فإن هذه الدراسة تعتبر امتداداً للدراسات السابقة وبالتالي فإن هذه الدراسة مهمة للباحثين والمهتمين

من الجوانب القانونية والجوانب الفقهية على السواء. كما أن نتائج هذه الدراسة غاية في الأهمية للعاملين في مجال إقرار مكافحة الهجرة غير الشرعية، حيث تساهم الدراسة في التعرف على مدى فعالية القوانين التي تم إقرارها في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية وأن الإجراءات التي تتخذها السلطات الليبية لا يوجد بها أية ثغرات تذكر. كما أن هذه الدراسة تكشف عن رأي الشريعة الإسلامية في الهجرة غير الشرعية وكيف تعتمد الحكومات على آراء المجامع الفقهية في محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما أن هذه الدراسة تساهم في كشف واقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا وإمكانية التعرف على حلول ملائمة لواقع الهجرة غير الشرعية في ليبيا. كما أن نتائج هذه الدراسة تكون هامة للغاية في التعرف على أهم الإجراءات التي من خلالها يمكن تقييم الإجراءات الموجودة والمطبقة فعلياً، كما أن هذه الدراسة تقدم حلول منطقيه للحكومة الليبية حتي يمكن تحسين مستوي الإجراءات الموجودة في المؤسسات بشكل عام. وتساعد هذه الدراسة الباحث على التعمق في مشكلة الدراسة من خلال الأساليب المنهجية التي يمكنه من التعرف على كما أن نتائج هذه الدراسة تكون مفيدة للدول الأخرى المصدرة والمستقبلة للهجرة غير الشرعية. ولقد برزت أسباب اختيار الدراسة في التأكيد على أهمية مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر مقاصدية. كما أن من أبرز أسباب اختيار الدراسة أن الحكومة الليبية أصبحت عاجزة عن مواجهة ظاهرة الهجرة الغير الشرعية بسبب المساحات الجغرافية الشاسعة والتي لا تقدر الحكومة الليبية على مراقبتها بشكل دقيق. كما أن هذه الدراسة جاءت بسبب ازدواجية معايير الدول الغربية التي تتوافر لها الحاجه لاستقطاب مزيد من المهاجرين إلا أنها لا تسمح لهم بالعبور في البحر، بالرغم من وجود الكثير من الاتفاقيات التي تشير إلى الحد من الهجرة غير الشرعية.

ومن بين أبرز أسباب اختيار الموضوع أنه يمكن اللجوء إلى الآراء الشرعية لتحقيق مقاصد الشريعة والمجتمع الليبي في درء مخاطر الهجرة غير الشرعية واستخدام آراء المجامع الفقهية في التأثير على قطاع كبير من الشباب العربي والإفريقي في عدم اللجوء إلى المخاطرة والدخول

في تجربة الهجرة غير الشرعية بالتواصل مع مهربي البشر والرضا بما قسمه الله للإنسان والتعرف على سبل تنمية الدول الفقيرة حتي تحاول استغلال الطاقات المهدرة. كما أن من أبرز أسباب اختيار هو العمل على تفعيل القوانين الليبية ومنحها قوة الإلزام وإعادة النظر في العلاقات الدولية مع الدول التي تتهاون في تطبيق إجراءات مكافحة الهجرة غير الشرعية. كما أن من أبرز أسباب اختيار الموضوع هو إعادة النظر في احتياجات الدولة الليبية من المواد والمعدات التكنولوجية الحديثة التي تساهم في ضبط وتقنين الإجراءات لمنع تهريب البشر عبر السفن، واستخدام النصوص الشرعية التي تحرم وتجرم الهجرة غير الشرعية وتقديم المهربين للمحاكمة العاجلة وتغليظ العقوبات على مهربي البشر.

حدود الدراسة

ترتكز حدود الدراسة على ثلاثة حدود المكانية والزمانية والموضوعية. وتعتبر الحدود المكانية في هذه الدراسة في ليبيا حيث أن الدراسة تركز على ظاهرة الهجرة غير الشرعية لمدى تقييم الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية. كما أن الحدود المكانية تركز على كافة المنافذ الجوية والبرية والبحرية في ليبيا باعتبارها المخرج أمام السواحل الأوروبية. وتقتصر الحدود الزمانية على الفترة من 2019 إلى 2021 حيث أن تلك الحدود الزمانية تمكن الباحث من التعرف على طبيعة الإجراءات المطبقة في ليبيا ومدى فعاليتها في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر مقاصدية حيث تقوم الشريعة الإسلامية على الضرورات الخمس حفظ النفس والمال والعقل والدين والنسل. وتقتصر الحدود الموضوعية أيضاً على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وأثرها على فعالية الإجراءات والقوانين الليبية والتعرف على مقاصد الشريعة في ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ويرجع السبب الرئيسي لاختيار ليبيا أن ليبيا من أبرز الدول المستقبلة للمهاجرين غير الشرعيين وأن الدولة الليبية تعاني من تدهور الإجراءات مما يستلزم معه البحث في مقاصد الشريعة وأثرها على فعالية الإجراءات والقوانين الليبية.

منهج الدراسة

يعتبر منهج الدراسة النهج والأسلوب الذي يمكن من خلاله التعرف على أهداف الدراسة ويمكن من خلالها التوصل إلى نتائج الدراسة بنفس النهج الذي تسير عليه الدراسة. ويمكن التعرف على منهج هذه الدراسة من خلال تطبيق المناهج التالية ومن بينها المنهج الاستقرائي لاستقراء النصوص القانونية التي تعمل بها ليبيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتجدر الإشارة إلى أن المنهج الاستقرائي يساهم في استقراء النصوص التي تساهم في تحقيق نتائج الدراسة. كما أن المنهج الاستقرائي يوفر للباحث إمكانية التعرف على الحلول المنطقية لمشكلة الدراسة. وتستخدم الدراسة المنهج التحليلي حيث يساهم المنهج التحليلي في تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا والتعرف على مقاصد الشريعة في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما يساهم المنهج التحليلي في تحليل الظواهر بطريقة منطقيه وربط المشكلة بأساليب وطرق يمكن استخدامها في حل مشكلة الدراسة. ويساهم المنهج التحليلي في تحليل الإجراءات التي تتبعها ليبيا في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للتعرف على مكامن القوة والضعف في هذه الإجراءات ومدى انسجام تلك الإجراءات مع القوانين المطبقة في البلاد. وتقوم الدراسة باستخدام المنهج المقارن لمقارنة القوانين والإجراءات الليبية المطبقة خلال فترة إجراء الدراسة، كما يساهم هذا المنهج في مقارنة القوانين الليبية بنظيرتها في الدول التي نجحت في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وتجدر الإشارة إلى أن المنهج المقارن يساهم في التعرف على العيوب التي تصاغ بها القوانين أو التعرف على الثغرات في الإجراءات المطبقة. كما يمكن مقارنة القوانين الليبية بالشريعة الإسلامية والتعرف على النقاط المشتركة بين القوانين الليبية ومقاصد الشريعة الإسلامية.

الدراسات السابقة

تشمل الدراسات السابقة رسائل دكتوراة وماجستير عن موضوع الدراسة، كما تشمل الدراسات السابقة العديد من الأوراق البحثية المحكمة التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، ومن بين أبرز تلك الدراسات ما يلي:

هناك دراسة بعنوان "**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"، لساعد رشيد (Rashīd, 2012) . هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. وتكمن مشكلة الدراسة في تفشي البطالة والحالة الاقتصادية المتدهورة مما يدفع الشباب إلى المغامرة واللجوء إلى الهجرة غير الشرعية بشكل مباشر. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليل لوصف وتحليل واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، واتبعت الدراسة الحالية المنهج الاستقرائي لاستقراء أسباب الهجرة غير الشرعية في الجزائر واستقراء التجارب الإنسانية التي دفعت الشباب إلى البحث عن المهربين للهروب من الواقع الاقتصادي والإنساني. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن هناك أسباب كثيرة في المجتمع الجزائري تدفع إلى الهجرة غير الشرعية. ولقد أوصت الدراسة الحالية بضرورة الحصول على دعم أكبر من الدول المانحة لمعالجة أسباب الفقر، كما يجب تغيير القيادات السياسية في المؤسسات الجزائرية من أجل الحصول على مكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من حيث التعرف على الإطار النظري للهجرة غير الشرعية إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية و المقاصدية للهجرة غير الشرعية.

وهناك دراسة أخرى بعنوان "**آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور ليبيا أنموذجاً**"، لمحمد أعبيد الزنتاني إبراهيم (Ibrāhīm, 2013) . هدفت الدراسة إلى التعرف على آثار الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا على بلدان العبور في ليبيا.

وتكمن مشكلة الدراسة في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى أوروبا عبر ليبيا مما قد آثر سلباً على زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا. وتبرز أهمية الدراسة في ضرورة التركيز على مكافحة الهجرة الإفريقية إلى أوروبا عبر ليبيا. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل آثار الهجرة الأفريقية غير الشرعية إلى أوروبا عبر ليبيا. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الهجرة الإفريقية غير الشرعية إلى أوروبا قد أثرت سلباً على وضع ليبيا دولياً وداخلياً حيث برزت العديد من الانتهاكات. ولقد أوصت الدراسة بأن الهجرة الإفريقية لدول أوروبا يمكنها أن تساهم اقتصاديات الدول الإفريقية. ولقد أوصت الدراسة الحالية أيضاً بأن الهجرة الإفريقية غير الشرعية لأوروبا تحقق منافع للدول الأوروبية بالرغم من ازدواجية تعامل الدول الأوروبية مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للهجرة غير الشرعية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسلط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

ودراسة بعنوان" **الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي دراسة اجتماعية ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي**" عبد الله أحمد عبد الله المصراتي (Al-Miṣrātī, 2014). هدفت الدراسة إلى التعرف على الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي دراسة على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي. وتكمن مشكلة الدراسة في زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين في المجتمع الليبي مما ينعكس سلباً على المجتمع الليبي. وتبرز أهمية الدراسة في التأكيد على أهمية مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف الهجرة غير الشرعية في المجتمع الليبي وخاصة في مدينة بنغازي الليبية. كما اتبعت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة القوانين الوضعية والتعرف على أنسب القوانين التي تلاءم ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الهجرة غير الشرعية أصبحت خطراً على التركيبة

السكانية للمجتمع الليبي. ولقد أوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين أوضاع المهاجرين اجتماعياً وتأهيلهم ومحاولة حل مشاكلهم. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة من التعرف على الإطار النظري للهجرة غير الشرعية إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

ودراسة أخرى بعنوان" **الهجرة غير الشرعية واللجوء الإنساني وسياسة أوروبا ودور ليبيا في مكافحة الهجرة غير الشرعية دراسة وصفية تحليلية**، لكامل محمود أحمد عون (Awn, 2016'). وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها باللجوء الإنساني وسياسة أوروبا تجاه مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتكمن مشكلة الدراسة في أن الهجرة غير الشرعية تستلزم التواصل مع جماعات التهريب مما يزيد الأوضاع الإنسانية سوءاً. وتبرز أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على العلاقة بين الهجرة الغير شرعية وظاهرة اللجوء الإنساني وموقف أوروبا تجاه مكافحة الهجرة غير الشرعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بظاهرة اللجوء الإنساني. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القوانين الدولية التي تنص على ضرورة مراعاة حالات اللجوء الإنساني. وأوضحت نتائج الدراسة أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ترتبط ارتباطاً وثيقاً باللجوء الإنساني في ليبيا. وأوصت الدراسة بضرورة العمل على مراعاة الحالات الإنسانية والسعي نحو مكافحة الهجرة غير الشرعية. ولقد استفادت الدراسة من هذه الدراسة في التعرف على كيفية ارتباط الهجرة غير الشرعية باللجوء الإنساني. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسلط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

وهناك دراسة أخرى بعنوان "**ظاهرة الهجرة غير الشرعية مسئولية المجتمع الدولي في مواجهتها دراسة حالة ليبيا وتأثير الهجرة علي سيادتها واستقرارها وعلاقاتها مع الدول المجاورة**" لأنور المبروك حسين أيوب (Al-Sa'īṭī, 2019) . هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية وتأثير الهجرة على سيادة ليبيا واستقرارها في علاقاتها مع دول الجوار. وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على ظاهرة الهجرة غير الشرعية ودورها في الحفاظ على سيادة واستقرار ليبيا مع دول الجوار. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على دور ليبيا في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والمحافظة على استقرار وسيادة ليبيا والمحافظة أيضاً على علاقات ليبيا مع دول الجوار. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء القوانين والاتفاقيات الدولية التي تحمي السيادة من انتهاكات الهجرة غير الشرعية. كما أن الدراسة تتبع المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الهجرة غير الشرعية في الحفاظ على استقرار وسيادة ليبيا وعلاقاتها مع دول الجوار. كما تتبع الدراسة الحالية المنهج المقارن لمقارنة القوانين الليبية التي تحمي السيادة بالقوانين الدولية. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن ليبيا تبذل جهوداً كبيرة من أجل الحفاظ على السيادة الليبية. وأوصت الدراسة بضرورة اتباع الأسلوب الكمي بجانب الأسلوب النوعي للحصول على المزيد من النتائج. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على وضع السيادة في ظل انتهاكات ظاهرة الهجرة غير الشرعية. إلا أن الدراسة تختلف عن هذه الدراسة في أن هذه الدراسة تسلط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

ودراسة أخرى بعنوان " **الهجرة الدولية دراسة في إطار القانون الدولي العام**" لأحمد عبد الله الماضي وناظر أحمد منديل (Al-Māḍī, 2017) . هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الهجرة الدولية في إطار القانون الدولي العام. وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على واقع الهجرة الدولية ودورها في القانون الدولي العام. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على

نصوص القانون الدولي العام ودورها في الحد من الهجرة الدولية وتشجيع الهجرة القانونية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الهجرة الدولية في إطار القانون الدولي العام. كما اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القانون الدولي العام. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن القانون الدولي العام يساهم في إقرار وتشجيع الهجرة المنظمة ورفض الهجرة غير الشرعية. ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في إلزام وتطبيق القانون الدولي العام على كافة المؤسسات. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للهجرة الدولية ونصوص القانون الدولي العام. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

وهناك دراسة بعنوان "**أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها**"، لبورزق أحمد وحجاج مليكة (Rizq, 2018). وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب الهجرة غير الشرعية وآثارها منذ تسعينات القرن الماضي. وتكمن مشكلة الدراسة في التعرف على ازدياد الهجرة غير الشرعية مما أدي إلى زيادة استقبال دول المصدر للمهاجرين غير الشرعيين. وتبرز أهمية الدراسة في التأكيد على أهمية التعرف على أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومحاربة هذه الظاهرة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية. كما اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء أسباب الهجرة غير الشرعية وآثار الهجرة غير الشرعية. ولقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن الهجرة غير الشرعية لها العديد من الآثار السلبية على المجتمع، كما أن الدراسة لها العديد من الآثار السلبية على الاقتصاد الدولة بشكل عام. ولقد أوصت الدراسة أنه يجب البحث في الأسباب الأخرى المتعلقة بتفشي البطالة في المجتمع وشيوع انسداد الأفق السياسي في المجتمع. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على أسباب وآثار ظاهرة الهجرة غير الشرعية. إلا أن الدراسة الحالية

تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

ودراسة أخرى "**آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، لعادل السيد محمد على (Alī, 2018‘) . هدفت الدراسة إلى التعرف على آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. وتكمن مشكلة الدراسة في أن آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية عاجزه عن التطبيق في الوضع الحالي. وتبرز أهمية الدراسة في أهمية مقارنة آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف آليات مكافحة الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي. واتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء نصوص القانون الوضعي والشريعة الإسلامية. كما اتبعت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة نصوص القانون الوضعي بالشريعة الإسلامية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن مكافحة الهجرة غير الشرعية لها دور سلبي على إقرار القوانين الوضعية، وأن الشريعة الإسلامية لديها الكثير من النصوص الشرعية التي تحث على عدم جواز الهجرة غير الشرعية مخافة التهلكة والهلاك في الطريق أو الوقوع في الغرر والتدليس. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في أن نصوص الشريعة الإسلامية ترفض الهجرة غير الشرعية شكلاً وموضوعاً خشية الهلاك والدمار كما قال الله عز وجل في كتابة العزيز، كما أن نصوص القانون الوضعي أصبحت تعتمد على الشريعة الإسلامية في ضبط تلك القوانين. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

كما أن هناك دراسة أخرى بعنوان "**الهجرة كمعطي أمني اجتماعي ضرورة أمننة الهجرة في ظل صدام الحضارات**"، لأسماء شوقي ومريم شوقي (Shawqī, 2018) . هدفت

الدراسة إلى التعرف على الهجرة كمعطي أمني واجتماعي. وتكمن مشكلة الدراسة في ضرورة حماية الهجرة الشرعية في ظل صدام الحضارات. وتبرز أهمية الدراسة في التأكيد على سلامة عملية الهجرة وحماية المهاجرين الشرعيين وتوفير كافة سبل الراحة لهم والعمل على مكافحة الهجرة غير الشرعية. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على الهجرة كمعطي اجتماعي وأمني في المجتمع. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الهجرة وحماية المهاجرين الشرعيين. كما اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظاهرة تؤدي إلى صدام الحضارات. ولقد أوصت الدراسة بضرورة توحيد مفهوم الهجرة غير الشرعية بين الشعوب. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الفرق بين الهجرة الشرعية وغير الشرعية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

وهناك دراسة بعنوان "**دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا**" لعماد نقريش (Naqrīsh, 2019) .

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا. وتكمن مشكلة الدراسة في ضعف وتدني دور الأجهزة الحكومية قي مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا. وتبرز أهمية الدراسة في التعرف على دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية بين ليبيا وإيطاليا. واستخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي لاستقراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية. كما استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الدولية بين

ليبيا وإيطاليا. واستخدمت الدراسة المنهج المقارن لمقارنة دور الأجهزة الحكومية في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا وإيطاليا. وأوضحت نتائج الدراسة أن الحكومة الليبية تبذل جهوداً كبيرة من أجل التنسيق في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين ليبيا وإيطاليا. كما أن الدراسة أوصت بأن العلاقات بين ليبيا وإيطاليا تحتاج إلى مزيداً من الاهتمام والتنسيق حتي يمكن تفعيل الاتفاقيات المشتركة بين البلدين. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للهجرة غير الشرعية. وتختلف الدراسة الحالية عن هذه الدراسة من حيث أن الدراسة الحالية تسلط الضوء على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

ودراسة أخرى بعنوان "**الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي منذ عام 2011 حتي عام 2017**، لمحمد امحمد محمد أبوزيد (Abū Zayd, 2019). هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع الهجرة غير الشرعية وأثرها الأمن القومي الليبي منذ عام 2011 وحني عام 2017. وتكمن مشكلة الدراسة في التأثير السلبي للهجرة غير الشرعية على الأمن القومي الليبي وخاصة بعد أحداث ثورة 17 فبراير 2011م. وتبرز أهمية الدراسة في أهمية دور الهجرة غير الشرعية وأثرها على الأمن القومي الليبي منذ عام 2011 وحتي عام 2017. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل دور الهجرة غير الشرعية السلبي على الأمن القوي الليبي. كما أن هذه الدراسة تتبع المنهج المقارن لمقارنة أوضاع الأمن الليبي في عام 2011 بعام 2017. ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن الهجرة غير الشرعية لها تأثير سلبي على الأمن القومي الليبي. ولقد أوصت نتائج الدراسة بأن الأمن القومي الليبي يحتاج إلى إحكام السيطرة على المهاجرين غير الشرعيين. ولقد استفادت الدراسة الحالية من هذه الدراسة في التعرف على الإطار النظري للهجرة غير الشرعية. إلا أن الدراسة الحالية تختلف عن هذه الدراسة في تسليط الضوء

على مدى فعالية الإجراءات الليبية من وجهة نظر مقاصدية، حيث تميزت هذه الدراسة في توضيح الجوانب الشرعية والمقاصدية للهجرة غير الشرعية.

هيكل الدراسة

ترتكز هذه الدراسة على خمس فصول رئيسية

المبحث الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها

المطلب الأول: مفهوم الهجرة الشرعية وغير الشرعية

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مبررات الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: دوافع الهجرة غير الشرعية

المبحث الثالث: مرتكزات الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المطلب الأول: قوانين الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المطلب الثاني: إجراءات مواجهة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المبحث الرابع: معوقات وتحديات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المطلب الأول: معوقات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المطلب الثاني: تحديات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

المبحث الخامس: تقييم الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر المقاصدية

المطلب الأول: تقييم الهجرة الشرعية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية

المطلب الثاني: تقييم الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر قانونية وإجرائية

الخاتمة والنتائج والتوصيات

المبحث الأول: مفهوم الهجرة وأنواعها

يتناول هذا المبحث مفهوم الهجرة الشرعية وغير الشرعية والفرق بينهما وكذلك سوف يتناول هذا المبحث أنواع الهجرة كما يلي:

المطلب الأول: مفهوم الهجرة الشرعية وغير الشرعية

تعتبر الهجرة غير الشرعية من أبرز الموضوعات التي تتناولها الأدبيات القانونية والشرعية في الوقت الراهن، ويمكن تعريف الهجرة الشرعية بأنها الانتقال الرسمي للأفراد والجماعات من خلال استخدام الأساليب الرسمية التي تقرها الدول التي تسمح بالهجرة المنظمة إليها(Al-Sa'īṭī, 2019)، أما الهجرة غير الشرعية فإنها قيام فرد أو مجموعة من الأفراد باستخدام أساليب غير رسمية وغير قانونية من أجل الانتقال والاستيطان في دول أخرى غير الدول التي نشأوا فيها(Abū Zayd, 2019). ويرى الباحث أن الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية يتوافر فيها نفس الهدف وهو الرغبة في الانتقال من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية من أجل تحسين مستوى معيشة الأفراد بشكل واضح.

المطلب الثاني: أنواع الهجرة

هناك ثلاثة أنواع رئيسية من الهجرة، ومن بين هذه الأنواع ما يلي:

1. **الهجرة الداخلية:** هي تلك الهجرة التي يقوم بها الأفراد من أجل الانتقال من الريف إلى المدن الكبرى داخل الدولة من أجل تحسين الأوضاع المعيشية أو من أجل الحصول على وظائف معينه أو من أجل الحصول على مستويات تعليمية مختلفة (Rashīd, 2012) .

2. **الهجرة القسرية:** هي قيام السلطات داخل الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تفضي إلى إزاحة عدد من السكان إلى المدن الجديدة نتيجة التكدس الشديد الذي تعاني منه المدن الكبرى داخل الدولة الواحدة. أو أن الدولة تلجأ لمثل هذا القرار نتيجة الخوف على السكان من المخاطر والكوارث الطبيعية التي تتعرض لها (ʻAlī, 2018) .

3.الهجرة الخارجية: هو قيام الأفراد بالانتقال للعيش في دول أخرى غير دولهم الرئيسية ويشمل هذا النوع الهجرة الشرعية والتي تقوم على قيام الأفراد بتقديم طلبات رسمية للدول التي تعاني نقصاً حاداً في عدد سكانها من أجل الانتقال للعيش من أجل تحسين مستويات معيشتهم بشكل واضح، كما يحتوي هذا النوع على الهجرة غير الشرعية بما فيها هجرة اللاجئين نتيجة الاضطهاد الديني والسياسي والعرقي (Awn,2016') .

المبحث الثاني: أسباب الهجرة غير الشرعية

يحتوي المبحث الثاني على أسباب الهجرة غير الشرعية حيث تشمل المبررات والدوافع ويمكن بيانها كالتالي:

المطلب الأول: مبررات الهجرة غير الشرعية

تتكون مبررات الهجرة غير الشرعية من عدة عوامل من بينها ما يلي:

1.المبررات السياسية

حيث أن الأسباب السياسية تعتبر من أهم مبررات الهجرة غير الشرعية، حيث أن زيادة معدلات الاضطهاد السياسي وممارسة العنف نتيجة العرق أو الانتماء لجماعات أو تيارات مختلفة يدفع العديد من الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية(Alī, 2018').

2.المبررات الاقتصادية

وتتمثل الأسباب الاقتصادية في عدم القدرة على المعيشة بشكل ملائم، وارتفاع المستوى العام للأسعار واحتكار فئات معينة للعمل دون غيرهم وبروز الفساد المالي والإداري في المؤسسات العامة والحكومية بشكل كبير، وتعلب هذه العوامل على كافة الدول النامية بلا استثناء(Rizq, 2018).

3.المبررات الاجتماعية

يعتبر تفشي الفقر من أبرز المبررات الاجتماعية، كما أن عدم قدرة الشباب على الزواج وتحقيق الذات هي من أبرز المبررات الاجتماعية الناجمة عن بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية(Abū Zayd, 2019).

المطلب الثاني: دوافع الهجرة غير الشرعية

هناك العديد من الدوافع لبروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومن بين هذه الدوافع ما يلي:

1. الشعور بالإحباط نتيجة عدم القدرة على الحصول على فرصة عمل.
2. الشعور بالعزلة نتيجة الاختلافات السياسية وزيادة حدة الاستقطاب.
3. العجز عن الوفاء بمتطلبات الزواج المادية والفقر الشديد.
4. الإحساس بالظلم العميق تجاه المجتمع وعدم الانسجام مع الفساد المتفشي في البلاد.
5. الرغبة في إثبات الذات ومحاولة البحث عن فرص أخرى في دول جاذبه للعمالة يمكن من خلالها الخروج من الفقر والبطالة(Ibrāhīm, 2013) .

المبحث الثالث: مرتكزات الهجرة غير الشرعية في ليبيا

ترتكز الهجرة غير الشرعية في ليبيا على جانبين هامين هما قوانين الهجرة غير الشرعية في ليبيا وإجراءات مواجهة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، وسوف نتناول كلاً منهم كما يلي:

المطلب الأول: قوانين الهجرة غير الشرعية في ليبيا

من المؤكد أن ليبيا من أبرز الدول التي يعبر من خلالها المهاجرين إلى السواحل الأوروبية، حيث يجرم القانون الليبي محاولة الدخول إلى ليبيا والإقامة فيها والمغادرة بشكل غير شرعي، وينص قانون العقوبات الليبي على أن من يقوم بدخول ليبيا بشكل غير شرعي يقع تحت طائلة القانون ويعاقب بالسجن وبدفع غرامة مالية، وبالرغم من أن المادة 10 من الإعلان الدستوري المبرم في عام 2011م إلا أن السلطات الليبية لم تركز على منح هذا الحق لمن دخلوا على أراضيها بشكل غير قانوني، كما أن المادة الأولي من القانون رقم 6 لسنة 1987 تنص على أن دخول وخروج الأجانب من وإلي الأراضي الليبية لابد أن يكون بأذن وتأشيره صحيحة (Al-Ṭīf, 2009) .

المطلب الثاني: إجراءات مواجهة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

هناك إجراءات تنظمها السلطات الليبية من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، أو من أجل تميز إجراءات الهجرة المنظمة عن الهجرة غير الشرعية، حيث تنص المادة 6 من القانون 2 لسنة 1372 بتعديل احكام القانون رقم 6 لسنة 1987 بخصوص إجراءات ودخول الاجانب في ليبيا بأنه يجوز منح الأجانب لعدة رحلات، كما يجوز منحهم تأشيرة الخروج والدخول صالحة لعدة رحلات إذا كانت لديهم إقامة رسمية في ليبيا، وهو ما يؤكد أن السلطات الليبية تقوم بكل ما يلزم من إجراءات للحد من الهجرة غير الشرعية في ليبيا(Ibrāhīm, 2013).

المبحث الرابع: معوقات وتحديات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا يمكن بيانها كالتالي:

المطلب الأول: معوقات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

هناك العديد من المعوقات التي تعوق مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، ومن بين هذه المعوقات هو اتساع الرقعة الجغرافية لليبيا مما يشير إلى عجز السلطات الأمنية عن مراقبة الحدود بشكل كبير، كما أن السلطات الأمنية لا يتوافر لديها المعدات المتطورة بالرغم من دخول ليبيا في العديد من الاتفاقيات مع دول الإتحاد الأوروبي لإمداد السلطات الأمنية بالمعدات اللازمة. وكذلك فإن ازدواجية المعايير التي تعاني منها الدول الأوروبية تضع ليبيا في مأزق شديد، حيث أن الدول الأوروبية تطلب المهاجرين غير الشرعيين لمعالجة العجز الشديد في الموارد البشرية إلا أنها لا تعلن ذلك صراحة، وهو ما يؤدي إلى احراج ليبيا في المحافل الدولية.

المطلب الثاني: تحديات مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا

هناك العديد من التحديات التي تواجه مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، ومن بين هذه التحديات ما يلي(Rizq, 2018):

1. ضعف التدريب الممنوح للقوات الأمنية التي تمارس ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

2.قلة الأدوات المستخدمة وعدم تطوير الأساليب المستخدمة في الحد من تفشي هذه الظاهرة.

3.خبرة المهربين بمواعيد المراقبة التي تجريها الأجهزة الأمنية وكشف العديد من الثغرات الأمنية.

4.زيادة أعداد المهاجرين غير الشرعيين وتدفقهم عبر الأراضي الليبية بشتي الوسائل من أجل الهروب من دولهم.

5. عدم تعاون الدول الأوروبية وعدم إيفائها بوعودها بالمساهمة في تطبيق الاتفاقيات الأمنية المشتركة(Ibrāhīm, 2013).

المبحث الخامس: تقييم الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر المقاصدية

في هذا المبحث نتناول تقييم الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر قانونية وإجرائية ومن وجهة نظر تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية كما يلي:

المطلب الأول: تقييم الهجرة الشرعية من وجهة نظر الشريعة الإسلامية

تعتبر الهجرة غير الشرعية محرمه من وجهة نظر الشريعة الإسلامية، حيث أن الله عز وجل قد حرم في كتابة العزيز أن يلقي الإنسان بيده إلى التهلكة (Abū Zayd, 2019) ، وبالتالي فإن الإنسان المهاجر غير الشرعي حينما يلقي بنفسه في البحر أو يبيع نفسه لتجار البشر من أجل الانتقال إلى دول أخرى، كما أن الأموال التي يدفعها الإنسان إلى تجار البشر تعتبر أموالاً محرمه يمكن للإنسان أن يستخدمها من أجل إصلاح شأنه في الدولة التي ينتمي إليها أو من أجل أن يتعلم حرفة أو علماً يحقق له ما كان يتمناه من تحسين مستوي معيشته (Ibrāhīm, 2013) .

المطلب الثاني: تقييم الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر قانونية وإجرائية

تعتبر الهجرة غير الشرعية مجرمة من وجهة نظر القانون، حيث أن القانون الليبي لا يسمح أن تكون ليبيا دولة معبر وأن من يقوم بذلك يتعرض للسجن والغرامة، أما من ناحية الإجراءات فإن ليبيا والحكومة الليبية تبذل العديد من الجهود من أجل تقنين الإجراءات

على الحدود البحرية التي يتدفق من خلالها اللاجئين غير الشرعيين، كما يقوم رجال الشرطة بكافة ما يلزم من إجراءات للحد من تدفق اللاجئين عبر الحدود والمنافذ البرية، حيث يستخدمون الطائرات ودوريات الاستطلاع للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين عبر الحدود البرية(Al-Ṭīf, 2009) .

الخاتمة والنتائج والتوصيات

تطرقت الدراسة إلى مناقشة العديد من الأهداف من بينها ما يلي:

1.تبيان مفهوم الهجرة وأسباب وأنواع الهجرة غير الشرعية.

أوضحت نتائج الدراسة أن مفهوم الهجرة غير الشرعية هو انتقال الأفراد إلى دول أخرى بشكل غير قانوني وبالمخالفة لقوانين الدولة المستقبلة والدول التي يعبر بها، وغالباً ما يتعامل المهاجرين غير الشرعيين مع تجار البشر وقد يتعرضون بشكل كبير إلى مخاطر الهلاك.

2.توضيح مرتكزات الهجرة غير الشرعية في ليبيا.

هناك العديد من المرتكزات التي ترتكز عليها الهجرة غير الشرعية من بينها زيادة حدة الفقر وانتشار البطالة وتفشي الفساد في الدول التي يصدر منها المهاجرين غير الشرعيين. كما أن مرتكزات الهجرة غير الشرعية تتمثل في عدم منح المهاجرين غير الشرعيين فرصة للحياة الكريمة في بلدانهم، كما أن المخاطر السياسية والأمنية التي يتعرض لها المهاجرين غير الشرعيين تعتبر من أبرز المرتكزات التي ترتكز عليها الهجرة غير الشرعية.

3.التعرف على تقييم الهجرة غير الشرعية من وجهة النظر المقاصدية.

تعتبر الهجرة غير الشرعية محرمه ولا تحقق مقاصد الشريعة الإسلامية حيث أن الله عز وجل قد حرم على الإنسان أن يلقي بنفسه إلى التهلكة وأن الله عز وجل قادر على أن يفرج على الإنسان ويجعل له فرجاً بأن يرزقه الاستقرار في دولة ما بشكل قانوني حفاظاَ على مقاصد الشريعة، حيث أن الإنسان ملزم بالحفاظ على حياته خشية الهلاك، كما أنه ملزم

بالحفاظ على أمواله من الاستيلاء عليها من تجار البشر، كما أنه ملزم بالحفاظ على عقله بالوجود في الدول الإسلامية.

ولقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات من بينها ما يلي:

1. إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية متفشيه في ليبيا بشكل كبير وأن القوانين وحدها لا تكفي لمواجهة هذه الظاهرة.

2. يجب على الحكومة الليبية أن تقوم بالعديد من الجهود التي تؤدي إلى مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

3. يجب التحذير من ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي لا تحقق مقاصد الشريعة في الحفاظ على سلامة الإنسان وقد تؤدي إلى هلاكه بشكل واضح.

4. تحتاج ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى تضافر جهود دول حوض البحر المتوسط مع ليبيا من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

5. يجب استخدام وسائل الإعلام للتوعية من مخاطر ظاهرة الهجرة غير الشرعية بشكل واضح.

6. تعتبر ظاهرة الهجرة غير الشرعية من أخطر الظواهر التي قد تؤدي إلى إحراج ليبيا في المحافل الدولية وبالتالي يجب العمل مع المجتمع الدولي من أجل الحد من مخاطر الهجرة غير الشرعية.

References

Al-Qur'an –Al-Karim

Ṣaḥīḥ Al-Bukhārī

Abū Zayd. Muḥammad Muḥammad Muḥammad. (2019). *Al-Hijrah Ghayr Al-Shar'iyyah Wa Atharuhā 'Alā Al-Amn Al-Qawm Al-Lībī Mundhu 'Ām 2011 Ḥattā 'Ām 2017*. Risālat Mājistīr Ghayr Manshūrah. Jāmi'at Al-Sharq Al-Awsaṭ. 'Omān. Al-Mamlakah Al-Urdūniyyah Al-Hāshimiyyah.

‘Alī, ‘Ādil Al-Sayyid Muḥammad. (2018). *Āliyāt Mukāfaḥat Al-Hijrah Ghayr Al-Shar’iyyah Fī Al-Sharī’ah Al-Islāmiyyah Wa Al-Qānūn Al-Waḍ’ī.* Waraqah Baḥthiyyah Manshūrah. Majallat Al-Sharī’ah Wa Al-Qānūn. Al-’Adad Al-Thālith Wa Al-Thalāthūn. Al-Mujallad Al-Awwal.

Al-Māḍī, Aḥmad Abdullah Wa Mindīl; Nāẓir Aḥmad. (2017). *Al-Hijrah Al-Duwaliyyah Dirāsah Fī Iṭār Al-Qānūn Al-Duwalī Al-‘Ām.* Waraqah Bahthiyyah Manshūrah. Majallat Jāmi’at Tikrīt Li Al-Huqūq. Al-Sanah Al-Ūla Al-Mujallad Al-Awwal. Al-’Adad Al-Thānī Al-Juz Al-Ūla.

Al-Miṣrātī, Abdullah Aḥmad Abdullah. (2014). *Al-Hijrah Ghayr Al-Shar’iyyah Bi Al-Mujtama’ Al-Lībī Dirāsah Ijtimā’iyyah Maydāniyyah ‘Alā Al-Muhājirīn Ghayr Al-Shar’iyīn Bimarkaz Qunfūdah Bi Madīnat Binghāzī.* Waraqah Muqaddamah Ilā Al-Majallah Al-’Arabiyyah Li Al-Dirāsah Al-Amniyyah Wa Al-Tadrīb. Al-Riyāḍ. Al-Mujallad 30. Al-’Adad 59.

Al-Sa’īṭī, Anwar Ayyūb. (2019). *Ẓāhirat Al-Hijrah Ghayr Al-Shar’iyyah Mas’ūliat Al-Mujtama’ Al-Duwalī Fī Muwājahatihā Dirāsat Ḥālat Lībya Wa Ta’thīr Al-Hijrah ‘Alā Siyādatihā Wa Istiqrārihā Wa ‘Alāqatihā Ma’ Al-Duwal Al-Mujāwirah*. Risālat Mājistīr Ghayr Manshūrah. Kulliyat Aḥmad Ibrāhīm. Al-Jāmi’ah Al-Islāmiyyah Al-‘Ālamiyyah Mālizyā.

Al-Ṭīf. Rāḍī. (2009). *Ẓāhirat Al-Hijrah Ghayr Al-Shar’iyyah Ilā Ūrūbbā ‘Abra Buldān Al-Maghrib Al-‘Arabī. Dirāsat Ḥālat Lībya Ka Dawlat Ubūr. Dirāsah Taḥlīliyyah Waṣfiyyah Li Al-Asbāb Wa Al-Āthār* (Risālat Mājistīr Ghayr Manshūrah Muqaddamah Fī Akādimiyyah Al-Dirāsah Al-‘Ulyā -Ṭarabuls. Qism Al-’Ulūm Al-Sulūkiyyah.

‘Awn, Kāmil Maḥmūd Aḥmad. (2016). *Al-Hijrah Ghayr Al-Shar’iyyah Wa Al-Lujū Al-Insānī Wa Siyāsat Ūrūbbā Wa Dawr Lībya Fī Mukāfaḥat Al-Hijrah Ghayr Al-Shar’iyyah Dirāsah Waṣfiyyah Tahlīliyyah.* Risālah Duktūrah Ghayr Manshūrah. Qism Al-’Ulūm Al-Siyāsiyyah. Al-Jāmi’ah Al-Islāmiyyah Al-‘Ālamiyyah Bi Mālīzyā.

Ibrāhīm, Muḥammad A'bīd Al-Zantānī. (2013). *Āthār Al-Hijrah Al-Ifrīqiyyah Ghayr Al-Shar'iyyah Ilā Ūrūbbā 'Alā Buldān Al-'Ubūr Lībya Anmūdhajan*. Risālat Duktūrah Ghayr Manshūrah. Jāmi'at Al-'Ulūm Al-Islāmiyyah Al-Mālīziyyah.

Mas'ūd, Dakhālah. (2014). *Wāqi' Al-Hijrah Ghayr Al-Shar'iyyah Fī Ḥawḍ Al-Mutawassiṭ: Tadā'iyyatuhā Wa Āliyāt Mukāfaḥatuhā.* Waraqah Baḥthiyyah Manshūrah. Al-Majallah Al-Jazāiriyyah Li Al-Siyāsāt Al-'Āmah. Al-'Adad 5. Uktūber.

Naqrīsh, 'Amād. (2019). *Dawr Al-Ajhizah Al-Ḥukūmiyyah Fī Muwājahat Ẓāhirat Al-Hijrah Ghayr Al-Shar'iyyah Fī Iṭār Al-Alāqāt Al-Duwaliyyah Bayn Lībyā Wa Iṭālyā*. Risālat Mājistīr Ghayr Manshūrah. Al-Jāmi'ah Al-Islāmiyyah Al-'Ālamiyyah Mālizyā.

Rashīd, Sā'id. (2012). *Wāqi' Al-Hijrah Ghayr Al-Shar'iyyah Fī Al-Jazair Min Manẓūr Al-Amn Al-Insānī.* Risālat Mājistīr Ghayr Manshūrah. Kulliyat Al-Ḥuqūq Wa Al-'Ulūm Al-Siyāsiyyah. Jāmi'at Muhammad Khayḍar Bisakrah. Al-Jazāir

Rizq, Aḥmad Wa Ḥajjāj. Malīkah. (2018). *Asbāb Al-Hijrah Ghayr Al-Shar'iyyah Wa Atharuhā*. Waraqah Baḥthiyyah Manshūrah. Majallat Al-Ustādh Al-Bāḥith Li Al-Dirāsāt Al-Qānūniyyah Wa Al-Siyāsiyyah. Al-'Adad Al-Tāsi'. Al-Mujallad Al-Ūlā.

Shawqī, Asmā Wa Maryam. (2018). *Al-Hijrah Ka Mu'ṭī Amnī Ijtimā'ī Ḍarūrat Amniyyat Al-Hijrah Fī Ẓilli Ṣadām Al-Ḥaḍārāt*. Waraqah Baḥthiyyah Manshūrah. Majallat Jīl Al-Dirāsah Al-Siyasiyyah Wa Al-'Alāqāt Al-Duwaliyyah. Al-'Adad 18.